

العدد ٢٢٣
يناير
٢٠٢٥



القاعدة القومية للدراسات

قائمة ببيوجرافية عن **القطن**
وخلاصة توصيات الدراسات

نشرة شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع
لمجلس الوزراء المصري

www.idsc.gov.eg



القاعدة القومية للدراسات

قائمة ببيوجرافية

القطن وخلاصة توصيات الدراسات



عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكري رائد ومُصنّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات اتخاذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر. ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسية في دعم جهود اتخاذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها تخصصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بئاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يُؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا، ويسعى المركز باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة: المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافًا إقليميًا ودوليًا بدوره الجوهرية كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجانحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠ (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.

فريق العمل

رئيس المركز
السيد الدكتور/ أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير
د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام
أ. طارق حسن
مدير الإدارة العامة للمكتبات

مدير التحرير
أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل
أ. حسن محمد

فريق العمل
وليد أبو ضيف، نهى ممدوح

التصميم الجرافيكي
م. إسلام راشد

المراجعة
الإدارة العامة للجودة

المراجعة الفنية
أ. حسام شومان

التدقيق اللغوي
أ. أيمن سيد

▪ في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة: حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درج الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globe Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيڤي أوردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

القاعدة القومية للدراسات قائمة المحتويات



ملخص تنفيذي

يتناول هذا القسم نبذة عن القاعدة القومية للدراسات، والهدف من النشرة الشهرية التي تصدر عن هذه القاعدة، ومقدمة عن موضوع النشرة، وهو القطن.

2

خلاصة توصيات الدراسات

يتناول هذا القسم أهم التوصيات التي تم استخراجها من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة في موضوع القطن.

3

بيانات الدراسات

يتناول هذا القسم بيانات الدراسات التي تناولت موضوع القطن، وتشمل هذه البيانات: عنوان الدراسة - المؤلف - الناشر - سنة النشر - المستخلص - المصدر.

9

كشاف المؤلف

يتناول هذا القسم قائمة بالمؤلفين المشاركين في نشرة الدراسات، وهذه القائمة مرتبة هجائياً، وأمام كل مؤلف رقم النشرة.

29

ملخص تنفيذي:

تمثل القاعدة القومية للدراسات عن مصر ثمرة رصد وتجميع وتوثيق للدراسات التي تتناول موضوعات وبحوث تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. سواء صدرت عن هيئات، أو مؤسسات، أو مراكز بحوث مصرية، أو إقليمية، أو دولية. ونشرة القاعدة القومية للدراسات عن مصر هي شكل من أشكال الإعلام الجاري، تهدف إلى إمداد المستفيد بصفة دورية بحاجته من الدراسات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه. وتصدر النشرة شهرياً، وتضم في كل عدد موضوعاً من الموضوعات المتعلقة بقضايا دعم القرار والتنمية، والموضوعات المهمة التي تكون محل اهتمام متخذي القرار داخل مصر.

وتحتوي النشرة في هذا العدد على (١٨) بياناً باللغة العربية في موضوع **القطن**، والمتاح على قاعدة بيانات الدراسات عن مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٥، حتى عام ٢٠٢٤، كما تقدم النشرة خلاصة توصيات هذه الدراسات التي صدرت عن الجهات البحثية التالية: كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، معهد التخطيط القومي.

* النتائج جميعاً والتوصيات الموجودة داخل كل دراسة في النشرة تنسب إلى المؤلف، أو الجهة صاحبة الدراسة، ودون أدنى مسؤولية على المركز.

مقدّمة عن القطن:

يعتبر القطن المصري من أهم المحاصيل الاستراتيجية التصديرية المصرية، وهو المادة الخام الأساسية، التي تقوم عليها صناعات المنسوجات والأقمشة والملابس الجاهزة، بالإضافة إلى صناعة الزيوت والصابون والأعلاف، ويعتبر القطن من الصناعات كثيفة العمالة التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة في التخصصات جميعًا، حيث يعمل أكثر من مليون عامل في إنتاج وتسويق ذلك المحصول، بالإضافة إلى أنه يستهلك قدرًا ضئيلاً من ماء الري مقارنة بالمحاصيل الأخرى التي تستهلك قدرًا كبيرًا من ماء الري، مثل: قصب السكر والأرز، كما أن زراعة محصول القطن تزيد خصوبة التربة في الأراضي المالحة، ويعتبر محصولًا نقدياً لما يدره من عملات أجنبية للاقتصاد الوطني.

ونشرة "القاعدة القومية للدراسات: خلاصة توصيات الدراسات" تقدّم في هذا العدد مجموعة من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة، التي تتناول موضوع **القطن**، وتم اختيار أهم التوصيات التي خلّصت إليها هذه الدراسات كما يلي:

خلاصة توصيات الدراسات:

- تشجيع الدورة الودية، والعمل على توفير كميات أكبر من الأسمدة والمبيدات الفعالة في الجمعية الزراعية لحماية المزارع من جشع التجار في ارتفاع الأسعار والغش، مما يؤدي إلى ارتفاع هامش الربح للمزارع، ويُعد ذلك حافزًا للمزارع لزراعة المحصول، مع تحديد سعر ضمان للقطن في ضوء تكاليف الإنتاج ومراعاة ميعاد إعلانه.
- إعادة نظام التوريد والتسويق الحكومي لمحصول القطن، والعمل على توفير مراكز التجميع بالفقرى لحماية المزارع من ممانلة التجار واستغلالهم، والعمل على وقف استيراد القطن من الخارج، إلا بعد تصريف المنتج المحلي، وعدم التأخير في صرف قيمة المحصول، والعدالة في عمليات الفرز، وانخفاض الخصومات عند بيع المحصول، مما يشجع المزارع على الإقبال على زراعة المحصول.
- العمل على تطبيق السياسات السعرية المناسبة التي تحقق التقارب بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لمحصول القطن، والتي تضمن حصول المنتج على العائد الحقيقي لإنتاجه مع تحميل المستهلك التكلفة الحقيقية لاستهلاكه، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة، ومن ثم زيادة الإنتاج وترشيد الاستهلاك، مثل: اتباع أسلوب الزراعة التعاقدية، وإنشاء صندوق لموازنة أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، لتوفير أسعار ضمان مجزية للزراع لتشجيعهم على زيادة الإنتاج وجودته.

- ضرورة الاهتمام بالسياسات الزراعية الخاصة بتخفيف الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على منتجي القطن والكتان، حيث أثبتت النتائج أنه في السنوات التي يزداد فيها فرض الضرائب، يزداد فيها صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج، والعكس صحيح في حالة وجود دعم محقق.
- قيام الدولة بضخ استثمارات جديدة، وتحديث الشركة القابضة للغزل والنسيج وشركاتها التابعة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تصنيع القطن والكتان المصري، مع تفعيل دور البحث العلمي في النهوض بالإنتاجية الفدانية للقطن والكتان، التي اتسمت بالثبات النسبي في مصر، من خلال استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية والجودة ومقاومة للتغيرات المناخية، علاوة على تكثيف برامج الإرشاد الزراعي لضمان اتباع الزراع التوصيات الفنية والممارسات الزراعية الجيدة، وبما يضمن زيادة صافي العائد الفداني.
- إحداث التكامُل فيما يتعلق بين التوسع في الرقعة المزروعة بالقطن والكتان، وإنشاء وحدات حديثة لتصنيعهما في صورة غزل ونسيج يمكن تصديره عليه بدلاً من التصدير في صورة ألياف لزيادة القيمة المضافة منهما إلى الاقتصاد القومي، والعمل على التوسع في زراعة الأصناف قصيرة التيلة من القطن في الأراضي الجديدة، لتغطية احتياجات المصانع المحلية، والحد من استيرادها من الخارج وعدم الاقتصار على الأقطان طويلة وفائقة الطول فقط.
- تعظيم الاستفادة من القطن المصري بما له من سمعة عالمية من خلال تصنيعه محلياً، بدلاً من تصديره كمادة خام، وتحقيق عائد وقيمة مضافة أكبر، وإعادة هيكلة المصانع والمحالج وتحديثها بما يحقق ذلك، مع تطبيق الزراعة التعاقدية في مرحلة ما قبل الزراعة بين كل من المزارع وشركات تصنيع وتجارة القطن تحت مظلة وزارة الزراعة الضامن لحقوق والتزامات طرفي العقد.
- إنشاء صندوق موازنة لأسعار القطن، حيث يقوم هذا الصندوق بإعلان سعر ضمان قبل موسم الزراعة، ويتولى سداد فروق الأسعار في حالة انخفاضها عن سعر الضمان، مع اتخاذ الإجراءات والمعايير اللازمة لتطبيق حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية من قبل الشركات والمحالج خلال مزادات بيع وشراء محصول القطن لضمان السعر العادل للمزارع.
- على الرغم من أن الطلب المحلي والعالمي على الملابس المصنعة من الأقطان قصيرة التيلة يمثل نحو ٩٧% من إجمالي الأقطان المزروعة مقارنة بنحو ٣% فقط من الأقطان طويلة التيلة، فإنه يمكن للقطن المصري طويل التيلة بما له من سمعة عالمية تحقيق نسبة كبيرة منها، مع التوسع في زراعة الأصناف قصيرة التيلة في الأراضي الجديدة لتغطية احتياجات المصانع المحلية، والحد من استيرادها من الخارج على أن تكون زراعتها في الصحراء خارج الوادي والدلتا.

- زيادة كمية صادرات القطن المصري إلى الهند وتونس وتركيا، حيث توجد علاقة إقليمية تنافسية لصالح مصر في هذه الأسواق، وضرورة رسم سياسة استراتيجية تعمل على تحقيق الاستقرار في الإنتاج والتسويق والتصدير للقطن المصري، وحمايته من التقلبات السعرية من خلال وضع سعر ضمان وتطبيق نظام الزراعة التعاقدية، ويجب التركيز على أهم الأسواق العالمية التي يتزايد فيها الطلب على الأقطان، مثل: الصين وبنجلاديش وفيتنام، حيث تستورد هذه الأسواق نحو ٤٠% من صادرات الأقطان العالمية.
- إيجاد نوع من الاستقرار السعري لمحصول القطن، والذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار في المساحات المزروعة والإنتاج من القطن المصري، والحفاظ على مكانته في الأسواق العالمية، مع توفير الرقابة على أسعار مستلزمات الإنتاج لضمان عدم الارتفاع في تكاليف إنتاج المحصول، وبالتالي عزوف الزراع عن زراعته، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة للزراع والمتعلقة بتلك المتغيرات، حتى يتسنى للمزارع اتخاذ قراره.
- أهمية التوسع في تصنيع إجمالي المنتج المحلي من القطن المصري داخليًا، لتلبية احتياجات السوق المحلية، ويكون التصدير إلى الأسواق الخارجية قطنًا مصنعًا في صورة غزول ومنسوجات راقية، مما يزيد القيمة المضافة إلى القطن المصري لزيادة صادرات المغازل المحلية إلى الخارج، بدلًا من تصدير القطن الخام لزيادة القيمة المضافة، مع وضع خارطة طريق للنهوض بصناعة القطن المصري، بالاعتماد على استراتيجية طويلة المدى تعتمد على استخدام القطن المصري في التصنيع وتحديث الصناعة تدريجيًا ودراسة السوق العالمية والمحلية، وهذا ينعكس بدوره على تنفيذ استراتيجية استيعاب الإنتاج المحلي من القطن لتلبية احتياجات المغازل المحلية والتصدير.
- العمل على إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في إنتاج محصول القطن، وذلك لزيادة إنتاجيتها الفدائية، مع زيادة الكفاءة الاقتصادية لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج المحصول، وذلك بتنشيط العوامل الإيجابية وتثبيط العوامل السلبية؛ للوصول إلى استخدام أفضل الموارد المستخدمة في إنتاج هذا المحصول، وبالتالي زيادة الإنتاجية الفدائية منها.
- توجيه الإنتاج من القطن المصري طويل التيلة وفائق طول التيلة إلى التصدير إلى الأسواق العالمية في شكل قطن خام أو غزول رقيقة، وكذلك لتلبية احتياجات المصانع المصرية المتخصصة في إنتاج الغزول والمنسوجات الرفيعة فقط (نمرة ٤٠ فأعلى)، الأمر الذي يترتب عليه الاستفادة من الفروق السعرية بين تصدير الأقطان طويلة التيلة وفائقة طول التيلة، واستخدام الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة في الصناعات المحلية.

- إدخال زراعة الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة إلى مصر على نطاق واسع لإنتاج الأقطان التي تلبى احتياجات صناعة الغزل والنسيج المحلية، بدلاً من استيرادها من الخارج، على أن تتولى معاهد البحوث الزراعية وضع خطة قومية لاختيار السلالات متوسطة وقصيرة التيلة التي تصلح بوجه عام للبيئة المصرية، ورسم الخريطة الجغرافية لها، مع دعم أنشطة البحث العلمي الرامية إلى أقلمة بذور القطن المستورد قصير التيلة لإنتاج أقطان قصيرة التيلة ذات صفات جودة أعلى من المستورد لإحلالها محل الواردات منها.
- تطبيق منهج الزراعة التعاقدية، وتفعيل قانون التكافل الزراعي للتغلب على اضطرابات الأسعار، والتنسيق مع الوزارات المعنية لتحديد سعر استرشادي والإعلان عنه قبل بدء موسم الزراعة بوقت كاف، مع الاستمرار في عملية تطوير مصانع الغزل والنسيج لزيادة الاعتماد على القطن المصري طويل التيلة لخفض الواردات، وزيادة صادرات مصر من المنتجات القائمة على الأنسجة الممتازة المميزة عالمياً.
- تكليف الجهات المعنية بالميكنة الزراعية في الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص بالعمل على تصميم ماكينة جني تتلاءم مع نظام زراعة القطن المصري، لميكنة عملية الجني لخفض تكلفة جني المحصول التي تشكل نسبة كبيرة من التكاليف الإنتاجية، وذلك نظراً لعدم كفاءة ماكينات الجني الأجنبية في عملية جني القطن المصري، فقد أشارت دراسة أجراها معهد بحوث القطن عن كفاءة جني القطن المصري طويل التيلة باستخدام ثلاث من الماكينات الأجنبية إلى انخفاض كفاءة جني القطن من 100% في حالة الجني اليدوي إلى 74,01% و 70,92% و 77,04% في حالة استخدام الماكينات موضع الاختبار.
- إعادة تطبيق نظام الدورة الزراعية والالتزام بمساحات القطن، مع تنشيط دور التسويق التعاوني للمحصول، والتزام الدولة بشراء القطن من المزارعين لضمان عدم تدخل الوسطاء، ودعم الفلاح بمستلزمات الإنتاج، ودعم دور الإرشاد بعمل دورات تدريبية للفرازين، وإنشاء حلقات للفرز، والعمل على ربط سعر القطنار بصنف القطن وجودته، وتوريد خامات من الدوبارة القطنية الجيدة لسهولة استخلاصها من القطن في أثناء الحلق، والقيام بعقد اتفاق توريد بين كبار المزارعين والمحلج، مع رفع هامش الربح للمزارع، وضمان ورود كميات كبيرة المحلج.

- العمل على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والمبيدات والتقايي لأفضل الأصناف المطلوبة محليًا وعالميًا بأسعار ومواعيد مناسبة للزراعة والعمليات التي تعقبها، مع وضع آلية ملزمة لمنع الاحتكارات في أسواق مستلزمات الإنتاج، لتحقيق الاستقرار في أسعارها وتوافرها بالأسواق.
- العمل على تفعيل دور التعاونيات الزراعية لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، والمساعدة على تسويق المحصول بأسعار مناسبة، مع ضرورة معالجة الاختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والعالمية للقطن، بوضع سياسة واضحة المعالم لتسعيره، مع رفع هامش الربح للمزارع، حتى يمكن إيقاف التدهور الكبير في المساحة المزروعة.
- توفير قاعدة بيانات تمد المنتجين باستمرار بمعلومات منتظمة عن تكاليف الإنتاج، وأرباحه الدورات المنافسة للقطن، وكيفية تخفيض تكاليف الإنتاج، والأسعار المتوقعة لكل صنف من أصناف القطن في ظل المعروض العالمي، حتى يستطيع المنتج إدراك ماهية السوق التي يتعامل معها.
- ضرورة إعادة النظر في العودة إلى تطبيق نظام الدورة الزراعية للمحافظة على خصوبة الأرض، ومساعدة المزارع على تحقيق زيادة ملموسة في إنتاجية المحصول، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي، مع مراعاة عدم التأخير في الإعلان عن أسعار بيع القطن المصري، وتحديد احتياجات شركات الغزل المحلية قبل بداية كل موسم، لإمكان وضع خريطة إنتاج قطني على أسس سليمة.
- توجيه المزارعين من خلال السياسة الزراعية للأصناف الحديثة الملائمة للتطوير الحالي في مصانع الغزل والنسيج في مصر، مع الاهتمام بعملية تطوير وصيانة محالج القطن ومصانع الغزل والنسيج وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، وضرورة الاهتمام بالسياسات الخاصة بمحصول القطن، من حيث التقايي ومستلزمات الإنتاج ومختلف العمليات الزراعية، وعمل حملة قومية شاملة للمحصول.
- وضع خطة لتشجيع زراعة القطن العضوي في مصر، مع دعم تعليم وتدريب صغار المزارعين على زراعته من خلال الجهود الإرشادية الزراعية، ووضع سياسة قطنية مستدامة تراعي الجوانب كافة المتعلقة بزراعة القطن العضوي، والعمل على جعل الزراعة قطاعًا ونشاطًا أكثر جاذبية مرة أخرى عن طريق تشجيع الاستثمار الأخضر.
- ضرورة التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجامعات ومراكز البحث العلمي، والوزارات المعنية في تطوير منظومة الزراعة المستدامة، ودعم الحكومة لإنشاء مركز إقليمي للتنمية المستدامة للقطن العضوي يشمل إجراء البحوث كافة، والتدريب على زراعة وتصنيع القطن العضوي.





القاعدة القومية للدراسات
قائمة بليوجرافية





١) دراسة تحليلية لمشاكل ومعوقات إنتاج محصول القطن في ظل الأوضاع الراهنة: دراسة حالة محافظة كفر الشيخ

٢٠٢٤

الناشر: كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية

المؤلفان: كريمة زكريا سيد أحمد، أم هاشم علي زكي

المستخلص: يعتبر محصول القطن أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في مصر، وكذلك يعد دعامة قوية وأساسية في الاقتصاد القومي بصفة عامة، والاقتصاد الزراعي بصفة خاصة، حيث يتفوق القطن المصري على الأقطان العالمية في طول التيلة والصفات الغزلية، وتقوم على القطن العديد من الصناعات التي تقدر بمليارات الجنيهات، وتستوعب عددًا كبيرًا من العمال، وتتمثل مشكلة الدراسة في عزوف الكثير من المزارعين عن زراعته والاتجاه إلى زراعة المحاصيل المنافسة له، مثل: الأرز والذرة الشامية، حيث يواجه محصول القطن في الآونة الأخيرة الكثير من التحديات والمعوقات التي تحول دون التوسع في المساحة المزروعة منه، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه إنتاج القطن، ومقترحات النهوض بزراعته وإنتاجه، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في المساحة المزروعة في مصر، وقد اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات الأولية: وهي البيانات الثانوية المنشورة خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢١)، وغير المنشورة التي يمكن الحصول عليها من الأجهزة والمؤسسات الزراعية العاملة في القطن المصري، والثانية البيانات الأولية تم جمعها عن طريق استبيان من محافظة كفر الشيخ.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- على الرغم من تعدد السياسات الزراعية، وانخفاض الدعم المقدم لمنثجي القطن، فإن أسعار القطن المحلية ما زالت تنخفض عن مثيلتها العالمية، مما يعطي الدولة ميزة نسبية عالية في إنتاج وتصدير القطن.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تشجيع الدورة الودية، والعمل على توفير كميات أكبر من الأسمدة والمبيدات الفعالة في الجمعية الزراعية لحماية المزارع من جشع التجار في ارتفاع الأسعار والغش، مما يؤدي إلى ارتفاع هامش الربح للمزارع، وبعد ذلك حافزًا للمزارع لزراعة المحصول.

المصدر: مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي: مج٤٥، ع٢، أبريل - يونيو ٢٠٢٤

٢) أثر السياسة الزراعية في إنتاج واستهلاك محصولي القطن والكتان المصري

٢٠٢٣

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المؤلف: أحمد حسن أبو شامة عبد الصادق

المستخلص: يعتبر القطن والكتان المصري من المحاصيل الاستراتيجية المهمة، حيث إنهما من الركائز الرئيسة للبرنامج الاقتصادي القومي المصري، حيث تعتمد على هذه المحاصيل العديد من الصناعات المحلية، مثل: صناعة الغزل والنسيج، وصناعة الزيوت والصابون، والأعلاف الحيوانية، وتستوعب زراعة هذه المحاصيل أكثر من مليون عامل، ولهذه المحاصيل أهمية تصديرية كبيرة لما لها من ميزة نسبية وتنافسية في الأسواق الخارجية، وتستهدف هذه الدراسة دراسة أثر السياسة الزراعية في إنتاج واستهلاك القطن والكتان المصري، من خلال التعرف على الوضع الراهن لأهم المؤشرات الاقتصادية لمحصولي الدراسة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢١)، والمتمثلة في تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية الفدانية والسعر المزرعي، وسعر المستهلك وقيمة الصادرات والواردات المصرية، وسعر التصدير والمنتجات للاستهلاك، ومعدل تغطية قيمة الصادرات للواردات المصرية خلال فترة الدراسة، وقياس الآثار المترتبة على السياسات الإنتاجية، وتأثير الاختلافات السعرية بين الأسعار المحلية والعالمية، وأثرها في كل من المنتج والمستهلك من خلال تقدير نموذج التوازن الجزئي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ هناك اتجاه عام متناقص للمساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية، والإنتاج الكلي والمنتجات للاستهلاك، وقيمة الصادرات لمحصول القطن المصري خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢١) قُدر بنحو ٣٠٠٩ ألف فدان ٠٠٠٩ طن/فدان، و١٣١٩ ألف طن، و٢٠٧٢ ألف طن، و٤٢٨٥ ألف دولار على الترتيب.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ تفعيل دور البحث العلمي في النهوض بالإنتاجية الفدانية للقطن والكتان، التي اتسمت بالثبات النسبي في مصر خلال فترة الدراسة، من خلال استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية والجودة ومقاومة للتغيرات المناخية، علاوة على تكثيف برامج الإرشاد الزراعي لضمان اتباع الزراع التوصيات الفنية والممارسات الزراعية الجيدة، وبما يضمن زيادة صافي العائد الفداني.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٣٣، ع ٢، يونيو ٢٠٢٣

٣) تحليل اقتصادي لإنتاج وتجارة القطن في مصر والعالم

المؤلف: حسن عبد الله محمد جريدة

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

٢٠٢٣

المستخلص: شهد محصول القطن في الأعوام الأخيرة تراجعاً في المساحة المزروعة من نحو ٦٢٨ ألف فدان خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦) إلى نحو ٢٤٥ ألف فدان خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)، وكذلك تراجعت كمية الإنتاج من نحو ٦٨١ ألف طن خلال الفترة الأولى، إلى نحو ٢٥٨ ألف طن خلال الفترة الثانية، وانعكس ذلك سلباً على الترتيب النسبي لمصر عالمياً، من حيث الإنتاج الكلي والتجارة العالمية، وقد نتج عن هذا الوضع الاتجاه إلى استيراد الأقطان قصيرة التيلة لتغطية احتياجات الصناعة المحلية للغزل والنسيج وأثره السلبي في الميزان التجاري الزراعي، واستهدفت هذه الدراسة دراسة تطور إنتاج القطن والمساحة المزروعة منه في كل من مصر والعالم، والأهمية النسبية لأهم دول العالم المنتجة للقطن، من حيث حجم الإنتاج والمساحة المزروعة وإنتاجية وحدة المساحة، كما استهدفت دراسة حجم وقيمة الصادرات والواردات، والأهمية النسبية لدول العالم لتجارة اللقطن، وتقييم الأهمية النسبية لمصر في خريطة الإنتاج والتجارة العالمية للمحصول، ومعامل استقرار كل من الصادرات والواردات المصرية من القطن العالمي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- هناك انخفاض في المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القطن في مصر، واتسمت الإنتاجية بالثبات، وانخفض حجم الإنتاج بنحو ٨٢,٦% بين حديه الأقصى والأدنى، كما انخفضت كل من كمية الصادرات والكمية المستخدمة بنحو ٨٧,٩%، و٤٩,٧% على التوالي، بينما زادت كمية الواردات بنحو ٧٨,٣٣%.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تعظيم الاستفادة من القطن المصري بسمعته العالمية من خلال تصنيعه محلياً، بدلاً من تصديره كمادة خام، والتوسع في زراعة الأصناف قصيرة التيلة في الأراضي الجديدة جنباً إلى جنب مع الحفاظ على الريادة في القطن طويل التيلة.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٣٣، ع ١، مارس ٢٠٢٣

٤) تقدير الطلب على صادرات القطن المصري في أهم الأسواق الخارجية

٢٠٢٣

المؤلفان: إيمان سالم البطران، دعاء سمير محمد مرسى | الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المستخلص: يعد القطن المصري من أجود أنواع القطن في العالم لتفوقه على الأقطان العالمية بالجودة وصفات الغزل وطول التيلة. وبناء على هذه الأهمية البالغة لمحصول القطن على الصعيدين المحلي والعالمي، فقد وجهت الدولة اهتمامها بمحصول القطن خلال الآونة الأخيرة، والعمل على تحسينه كمًا ونوعًا، وتحسين جودته بما يضمن تحقيق القدرة التنافسية للأقطان المصرية واستعادة مكانتها في الأسواق العالمية. وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة الوضع الراهن للقطن المصري ومنافسته في أهم أسواقه الخارجية، وذلك من خلال التعرف على الوضع الحالي للإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للقطن في مصر والعالم خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٢١)، والتعرف أيضًا على أهم الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة للقطن في العالم خلال متوسط الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١)، وكذلك التعرف على أهم الدول المستوردة لأهم أصناف القطن المصري خلال الفترة نفسها، وتقدير المرونات السعرية والتقاطعية والإنفاقية باستخدام نموذج الطلب شبه الأمثل لصادرات أهم الأصناف في الأسواق الخارجية خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٢١).

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بلغت كمية الصادرات المصرية من القطن نحو ١٣٣,٩٠ ألف طن بقيمة بلغت نحو ٤٧٠,٠٤ مليون دولار، وأن أهم الأصناف التي تصدرها مصر من القطن هي القطن غير الممشط، وخيوط القطن التي تحتوي على أكثر من ٨٥% من القطن، وخيوط القطن المهيأة للبيع بالتجزئة، وتمثل هذه الأصناف نحو ٩٣,٩٥% من إجمالي كمية صادرات القطن، نحو ٨٨,١٣% من إجمالي قيمة صادرات القطن خلال متوسط الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١).

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- زيادة كمية صادرات القطن المصري إلى الهند وتونس وتركيا؛ لوجود علاقة إحصائية تنافسية لصالح مصر، وضرورة الحفاظ على الميزة التنافسية بهذه الأسواق.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٣٣، ع ١، مارس ٢٠٢٣

ه) اقتصاديات إنتاج محصولي القطن وبنجر السكر بمحافظة كفر الشيخ

المؤلفان: عبد الستار عبد الحميد هارون ، محمد عبد الحميد الدميري | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠٢١

المستخلص: يعتبر محصولا القطن وبنجر السكر مهمين في توفير النقد الأجنبي، وذلك عن طريق زيادة الإنتاجية، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن الإنتاج لا يفي بحاجة الاستهلاك الغذائي منها نتيجة للزيادة المضطربة في عدد السكان، مما أدى إلى ظهور فجوة غذائية يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج، وتلقي هذه الدراسة الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية لإنتاج بعض المحاصيل الرئيسة بمحافظة كفر الشيخ. وهما: القطن وبنجر السكر، وتقدير الكفاءة الاقتصادية للعناصر المستخدمة في إنتاج بعض المحاصيل الحقلية، وبالتالي تنشيط العوامل الإيجابية، وتثبيط العوامل السلبية للوصول إلى استخدام أفضل للموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاج هذه المحاصيل، وبالتالي زيادة الإنتاجية الفدانية منها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ هناك تناقص سنوي معنوي بلغ نحو ٦.٦٧%، بينما تزايدت بنحو ٩.٢٣% من متوسط المساحة، كما بلغ الحجم الأمثل نحو ٧,٧ قناطر تحقق عند مساحة ٠,٨٢ فدان، بينما بلغ الحجم المعظم للريح نحو ١٩,٢ قنطارًا عند مساحة نحو ٢ فدان.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ اتخاذ الإجراءات التي من شأنها العمل على زيادة صافي العائد الفداني لمحصولي الدراسة، وذلك عن طريق خفض التكاليف الإنتاجية وارتفاع السعر المزرعي لها، مع زيادة الكفاءة الاقتصادية لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه المحاصيل، وذلك بتنشيط العوامل الإيجابية وتثبيط العوامل السلبية.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٣١، ع ٢، يونيو ٢٠٢١

٦) تحليل اقتصادي للصادرات القطنية المصرية

المؤلفان: محمد مصطفى عبد العاطي، محمد فوزي الدناصوري | الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠١٩

المستخلص: يعتبر القطن المصري من أجود الأقطان في العالم، وذلك رغم ظهور بعض الأقطان المماثلة له من حيث طول التيلة، إلا أنه يتميز عنها في النعومة والتجانس والمتانة، واستهدفت هذه الدراسة دراسة الوضع الراهن للصادرات القطنية المصرية وإمكانات تنميتها، وذلك من خلال دراسة تطور الإحصائيات القطنية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧)، والتعرف على الملامح الرئيسة للسوق العالمية للأقطان الطويلة الممتازة، ومكانة مصر في هذه السوق خلال فترة الدراسة، والتقدير الإحصائي للطلب العالمي على القطن المصري للتعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه، والتعرف على أسباب تراجع الصادرات القطنية المصرية، واقتراح مجموعة من التوصيات لتنميتها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ على الرغم من الأهمية الاقتصادية للقطن المصري كمحصول تصديري، فإن متوسط الصادرات القطنية المصرية انخفض بشكل ملحوظ من نحو ١٠٦,٧١ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، إلى نحو ٣٧,٢٧ ألف طن خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٧)، وترتب على ذلك انخفاض الأهمية النسبية للصادرات القطنية المصرية بالنسبة إلى نظيرتها العالمية من نحو ٣١,٤٥%، إلى نحو ١٦,٢٨% خلال الفترتين على الترتيب.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ توجيه الإنتاج من القطن المصري طويل التيلة وفائق طول التيلة للتصدير إلى الأسواق العالمية في شكل قطن خام أو غزول رقيقة، وكذلك لتلبية احتياجات المصانع المصرية المتخصصة في إنتاج الغزول والمنسوجات الرفيعة فقط (نمرة ٤٠ فأعلى)، الأمر الذي يترتب عليه الاستفادة من الفروق السعرية بين تصدير الأقطان طويلة التيلة وفائقة طول التيلة، واستخدام الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة في الصناعات المحلية.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٩، ع ٤، ديسمبر ٢٠١٩

(٧) الآثار الاقتصادية لسياسة الإلحاح محل الواردات: دراسة حالة لمحصول القطن

المؤلفان: رانيا عبدالله السعيد طالبة، إيمان عبد الله عبد الله | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠١٩

المستخلص: يُعد التوسع في زراعة محصول القطن أحد الأهداف الرئيسية للدولة لزيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي والصناعي، وقد اعتمدت الوزارة خطة لزيادة المساحات المزروعة بالقطن تدريجياً إلى نحو ٥٠٠ ألف فدان بحلول عام ٢٠١٩، وتتمثل مشكلة الدراسة في تدهور المساحات المزروعة بمحصول القطن إلى درجة كبيرة، مما أدى إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على سد الاحتياجات المطلوبة لقطاع صناعة الغزل والنسيج، واللجوء إلى استيراد الأقطان من الخارج، وبالتالي حدوث عجز واضح في الميزان التجاري الزراعي، وتهدف الدراسة إلى دراسة أثر الزيادة المتوقعة في المساحة المزروعة بمحصول القطن في الإلحاح محل الواردات من القطن ونواتجه، وفي خفض العجز في الميزان التجاري.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أدت السياسات السعرية والإنتاجية والتصنيعية الخاصة بمحصول القطن خلال العقدين الأخيرين إلى تراجع صافي العائد الفداني منه إلى الحد الذي أدى إلى عزوف غالبية المزارعين عن زراعته، وبالتالي تراجعت المساحة المزروعة إلى نحو ١٣١,٧ ألف فدان عام ٢٠١٦، وهو أدنى مستوى للقطن خلال الثلاثين عامًا الماضية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تطبيق منهج الزراعة التعاقدية، وتفعيل قانون التكافل الزراعي للتغلب على اضطرابات الأسعار والتنسيق مع الوزارات المعنية لتحديد سعر استرشادي والإعلان عنه قبل بدء موسم الزراعة بفترة كافية.
- الاستمرار في عملية تطوير مصانع الغزل والنسيج المحلية لزيادة الاعتماد على القطن المصري طويل التيلة للإلحاح محل الواردات من الغزول الرفيعة من ناحية، وزيادة صادرات مصر من المنتجات القائمة على الأنسجة الممتازة المميزة عالمياً من ناحية أخرى.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٨، ع ١، سبتمبر ٢٠١٩

٨) مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر

٢٠١٩

الناشر: معهد التخطيط القومي

المؤلف: سعد طه علام

المستخلص: لعب القطن المصري أدوارًا مهمة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، وقامت عليه صناعات مهمة ومتعددة، وأتاح فرص عمالة كثيفة بدءًا من زراعته، وجنيه، وحلجه، وتصنيعه وتسويقه، بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من تدريب هذه العمالة، كما شكلت صادراته خامًا ومصنوعًا مصدرًا رئيسًا من مصادر النقد الأجنبي التي أسهمت في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تمويل الواردات المصرية. خلال الفترة الماضية تدهورت منظومة القطن المصري، لعدة أسباب بدأت بتخلي الدولة عنه في إطار تحرير زراعته، وتجارته، مما كان له تداعيات بالغة، فتدهورت أوضاعه، زراعة وتصنيعًا، وتجارة، محليًا وعالميًا، حيث تناقصت مساحته، حتى بلغت أذناها في عام ٢٠١٦م، مسجلة نحو (١٣١,٨) ألف فدان فقط، مقابل نحو (١,٨) مليون فدان كمتوسط لفترة الخمسينيات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- نقطة البدء في إصلاح صناعة الغزل والنسيج في مصر، هي إعداد الدراسات اللازمة للتعرف على معدلات الاستهلاك الصناعي للأقطان والغزول المحلية والمستوردة بمختلف أنواعها، الأمر الذي يعمل على تحديد الفجوات بين المعروض من الإنتاج المحلي والمطلوب من الأقطان والغزول المستوردة.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تشجيع دخول استثمارات جديدة في مجال تصنيع الغزل والنسيج القائم على استخدام الأقطان المصرية طويلة التيلة لتعظيم الاستفادة من قيمة هذه الأقطان، مع التركيز على صناعات الغزل والنسيج المكمل للصباغة والتجهيز والإكسسوار والألياف الصناعية مع منح حوافز خاصة للمستثمر المحلي في هذه الصناعات المغذية.

المصدر: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية: رقم ٣٠٤، يوليو ٢٠١٩

٩) تحليل اقتصادي لتجارة مصر الخارجية من القطن

المؤلف: محمد مصطفى عبد العاطي، محمد فوزي الدناصوري | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠١٩

المستخلص: يعتبر محصول القطن من المحاصيل التي تحتل مكانة اقتصادية مهمة في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتصنيع، حيث يستخدم القطن الشعر في صناعة الغزل والنسيج، كما تعتبر بذرة القطن أحد مصادر الزيوت التي تستخدم في صناعة المخبوزات والصابون ومستحضرات التجميل، ويستخدم زغب بذوره في صناعة الورق عالي الجودة، كما تُستخدم مخلفاته في تصنيع الأعلاف المركزة (الكسب)، بالإضافة إلى استخدام حطب القطن في صناعة الوقود الحيوي. استهدفت الدراسة التعرف على الميزان التجاري للقطن المصري ودراسة قدرته التنافسية في أسواقه الخارجية، ومحددات الطلب على الصادرات المصرية منه في أسواقه الخارجية، وكذلك التعرف على الوضع الراهن للتوزيع الأمثل لصادراته.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تراجع معدلات تغطية قيمة الصادرات المصرية من القطن إلى قيمة وارداته خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٢٨,٩٦% عام ٢٠١٦، وحد أقصى بلغ نحو ٢٦٩,٨٧ % عام ٢٠١٠.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- توجيه الإنتاج من القطن المصري طويل التيلة وفائق طول التيلة للتصدير إلى الأسواق العالمية في شكل قطن خام أو غزول رفيعة، وكذلك لتلبية احتياجات المصانع المصرية المتخصصة في إنتاج الغزول والمنسوجات الرفيعة فقط (نمرة ٤٠ فأعلى)، الأمر الذي يترتب عليه الاستفادة من الفروق السعرية بين تصدير الأقطان طويلة التيلة وفائقة طول التيلة، واستخدام الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة في الصناعات المحلية.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي : مج ٢٩، ع ٤٤، ديسمبر ٢٠١٩

١٠) دراسة اقتصادية تحليلية للعوامل المؤثرة في مستقبل إنتاج القطن المصري

٢٠١٨

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المؤلف: محيي زين العابدين محمد درويش

المستخلص: : ترجع أهمية محصول القطن المصري إلى مكانته المتميزة بين المحاصيل الزراعية كافة، حيث تقوم عليه العديد من الصناعات المحلية، مثل: صناعة الحلج والغزل والنسيج، وصناعة الزيوت النباتية، وصناعة العلف الحيواني، بالإضافة إلى استيعابه لعدد كبير من العمالة البشرية، سواء في الإنتاج أو التصنيع، كما أنه يتمتع بمكانة عالمية بين مختلف الأقطان، والتي تجعله مصدرًا من مصادر الحصول على النقد الأجنبي. هدفت الدراسة إلى دراسة اقتصاديات إنتاج محصول القطن المصري، بغرض إلقاء الضوء على أهم المعوقات والمشاكل التي تؤثر في إنتاج هذا المحصول، وأدت إلى انخفاض كل من المساحة المزروعة والإنتاج الكلي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ اتسعت المساحة المزروعة، والإنتاجية الفدانية، والإنتاج الكلي من محصول القطن في مصر بالتذبذب خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٠٠)، وأن هذه المؤشرات قد أخذت اتجاهًا عامًا متناقصًا معنويًا إحصائيًا، بلغ نحو ٣٠.٣ ألف فدان سنويًا، ونحو ٠.٩٦ قنطارًا للفدان سنويًا، ونحو ٢٣٦.٩ ألف قنطار سنويًا، على الترتيب.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ وضع آلية ملزمة لمنع الاحتكارات في أسواق مستلزمات الإنتاج، لتحقيق الاستقرار في أسعارها وتوافرها بالأسواق.

■ إعادة النظر في العودة إلى تطبيق نظام الدورة الزراعية للمحافظة على خصوبة الأرض، ومساعدة المزارع على تحقيق زيادة ملموسة في إنتاجية المحصول، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٨، ع ٣، سبتمبر ٢٠١٨

II) دراسة اقتصادية لأثر بعض السياسات الزراعية في محصولي القطن والأرز

٢٠١٨

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المؤلف: هشام أحمد عبد الرحيم، محمد السيد النمكي

المستخلص: تناولت الدراسة السياسات التي تبنتها مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، التي كان لها عظيم الأثر في اقتصاديات المحاصيل الاستراتيجية التصديرية بصفة عامة، وعلى القطن والأرز بصفة خاصة، ويعتبر عائد الصادرات منهما من أهم مصادر النقد الأجنبي، ونتيجة للتدخل الحكومي حدثت بعض التشوهات السعرية، سواء على المستوى المحلي، أو على المستوى الدولي، وقد أدت إلى تراجع متوسط المساحة المزروعة من القطن والأرز.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتج القطن، وهو ما ينعكس على السعر المحلي، الأمر الذي يوضح حجم الخسائر التي يتكبدها منتج القطن، حيث يتقاضى منتج القطن سعرًا محليًا أقل من السعر العالمي نتيجة تحمله ضرائب ضمنية تتمثل في الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وهو ما يفسر ابتعاد المزارعين عن إنتاج القطن، وبالتالي تراجع المساحات المزروعة، وتراجع الصادرات في الفترة الأخيرة.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- استنباط أصناف جديدة تتحمل درجة ملوحة التربة، والحفاظ على السوق الخارجية لمحصولي القطن والأرز، حيث إنهما يتمتعان بميزة نسبية وتنافسية عالمية ويوفران للدولة العملة الصعبة.
- عمل سياسة تسويقية ثابتة للقطن من خلال السياسة التعاقدية، والإعلان عن أسعار الضمان من المزارعين قبل مواعيد الزراعة بوقت كافٍ، حتى يتسنى للمزارع أن يستجيب لسياسة الدولة المتمثلة في وزارة الزراعة.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٨، ع ٢٤، يونيو ٢٠١٨

١٢) دراسة اقتصادية لمحصول القطن العضوي في مصر

٢٠١٨

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المؤلف: خالد السيد عبدالمولى محمد

المستخلص: : هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مختلف الجوانب الاقتصادية لزراعة القطن العضوي في مصر، باعتباره الطريق الوحيد لاستعادة مكانة القطن المصري في الأسواق الدولية، حيث تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج القطن طويل الثيلة، والذي يباع بأسعار مرتفعة في الأسواق الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بلغ العائد على الجنيه المستثمر في زراعة القطن العضوي نحو ١.٠٢ في حين بلغ نحو ٠.١٥ في القطن التقليدي بزيادة تقدر بنحو ٠.٥٩، مما يشجع معظم الشركات والمزارعين على التوسع في زراعة القطن العضوي.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- وضع خطة لتشجيع زراعة القطن العضوي في مصر.
- التعاون بين المؤسسات الأكاديمية (الجامعات، ومراكز البحث العلمي، والوزارات المعنية) في تطوير منظومة الزراعة المستدامة.
- دعم الحكومة لإنشاء مركز إقليمي للتنمية المستدامة للقطن العضوي يشمل إجراء البحوث كافة، والتدريب على زراعة وتصنيع القطن العضوي.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٨، ع ٢، يونيو ٢٠١٨

١٣) دراسة اقتصادية تحليلية لمحصول القطن في محافظة سوهاج

٢٠١٧

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المؤلف: حاتم محمود السنوسي

المستخلص: : هدفت الدراسة إلى دراسة المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القطن على مستوى محافظة سوهاج، للتعرف على اتجاهاتها وطبيعة تغيراتها خلال الفترة موضع الدراسة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، وكذلك تحديد العوامل المؤثرة في إنتاج محصول القطن في محافظة سوهاج من خلال التقدير القياسي لدوال إنتاج محصول القطن لعينة من مزارعي محصول القطن بمحافظة سوهاج خلال الموسم الزراعي لعام ٢٠٠٦.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود تناقص سنوي معنوي إحصائيًا عند مستوى ١% في المساحة المزروعة محصول القطن قُدر بنحو ٧٣٨.٣٠٩ فدانًا، تعادل نحو ٢٤.٤٨٦ % من المتوسط العام للمساحة المزروعة بالمشصول، والبالغة نحو ٣٠١٥,١٤٥.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- رفع سعر قنطار القطن بما يتماشى مع الارتفاع في زيادة تكاليف إنتاجه.
- توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة ومواعيد مناسبة أيضًا.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٧، ع٣، سبتمبر ٢٠١٧

١٤) الوضع الراهن لمحصول القطن في محافظة الفيوم

٢٠١٦

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المؤلف: اعتماد شعبان عثمان، نهى عزت توفيق

المستخلص: : هدفت الدراسة إلى دراسة الوضع الراهن لمحصول القطن في محافظة الفيوم، وذلك من خلال التعرف على تطور المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية على مستوى المحافظة، ودراسة الأهمية النسبية لمحصول القطن بمراكز محافظة الفيوم، وكذلك دراسة دوال الإنتاج والتكاليف، وأخيرًا المشاكل التي تواجه قطاع الأقطان بمحافظة الفيوم ومقترحات حلها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن أهم المشاكل للشركات الخاصة بالتسويق الداخلي ارتفاع نسبة الشوائب، وارتفاع تكلفة التسويق، أما المشاكل الخاصة بشركات التسويق الخارجي هي ارتفاع الشوائب، وانخفاض الأسعار العالمية للقطن.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تنشيط دور التسويق التعاوني لمحصول القطن، وتوريد خامات من الدوبارة القطنية الجيدة لسهولة استخلاصها من القطن في أثناء الحلق، وعقد اتفاق توريد بين كبار المزارعين والمحلج، ورفع هامش الربح للمزارع وضمان ورود كميات كبيرة المحلج.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٣٦، ع ٢، يونيو ٢٠١٦

١٥) دراسة اقتصادية لأهم العوامل المؤثرة في استجابة عرض محصولي القمح والقطن بمحافظة أسيوط

المؤلف: هشام علي حسن الجندي، هادي علي حسن الجندي | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠١٦

المستخلص: : هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية المؤثرة في استجابة مزارعي محصولي القمح والقطن بمحافظة أسيوط، وذلك بغرض توفير بعض المؤشرات الاقتصادية لواضعي السياسة ومتخذي القرار تجاه هذين المحصولين بما يخدم تعظيم الاستفادة منهما في ضوء محدودية الموارد.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تتناقص المساحة المزروعة بالقطن بمقدار ٤,٥ أفدنة لكل زيادة في صافي عائد دورة (القمح - الذرة الرفيعة) بمقدار جنيه واحد، تتزايد بمقدار ٢٠٢٠ فدانًا لكل تزايد في إنتاجية الفدان من القطن بمقدار الوحدة.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- العمل على رفع الأسعار النسبية والعوائد النسبية لمحصول القطن بالنسبة لمحاصيل الحبوب، حتى يمكن إيقاف التدهور الكبير في المساحة المزروعة بالقطن لتغطية الاحتياجات المحلية والتصديرية، وذلك من خلال إحياء دور التعاونيات الزراعية في توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، وتكثيف الخدمات البحثية والإرشادية بهدف تحقيق زيادة ملموسة في إنتاجية المحصول.

١٦) دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة في استقرار إنتاج وتجارة القطن المصري

٢٠١٥

المؤلف: أسامة أحمد البهنساوي، سحر إبراهيم البهائي | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المستخلص: هدفت الدراسة إلى الوقوف على العوامل التي أدت إلى عدم استقرار إنتاج وتجارة القطن المصري، وتحديد آليات العمل التي يمكن اتباعها لتحقيق سياسة إنتاجية وتسويقية مستقرة، وبالتالي تحقيق استقرار دخول مزارعي القطن والمحافظات على مكانة القطن المصري في الأسواق العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود حاجة ملحة إلى تعديل وتطوير التشريعات والمؤسسات المعنية بحماية الملكية الفكرية في مصر والسعودية، لرفع مستوى الحماية والوفاء بالتزامات الانضمام إلى مجموعة البريكس، والتوصية بضرورة اتخاذ إجراءات عملية من قبل الحكومتين لمواجهة التحديات، وتذليل العقبات التي قد تعترض تنفيذ التزاماتهما تجاه مجموعة البريكس في مجال حماية الملكية الفكرية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات المحلية الخاصة بحماية الملكية الفكرية في مصر والسعودية، وتعديلها بما يتماشى مع معايير والتزامات مجموعة البريكس في هذا المجال، والعمل على سد الثغرات التشريعية القائمة في القوانين المحلية المنظمة للملكية الفكرية، بما يضمن مستوى أفضل من الحماية وفقاً لمعايير البريكس.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٥، ع ٢٤، يونيو ٢٠١٥

أثر استخدام تكنولوجيا الأصناف في إنتاج محصول القطن في مصر وأهم المشاكل التي تواجهه (دراسة حالة في محافظة أسيوط)

٢٠١٥

الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

المؤلف: محمد عبد العزيز سيد خليل

المستخلص: هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى قياس أثر استخدام الأصناف الحديثة في زيادة إنتاجية الفدان من محصول القطن. وذلك من خلال عدة أهداف: هي التعرف على تطور أهم المتغيرات لمحصول القطن المصري، ومدى استجابة العرض للمساحة المزروعة من محصول القطن. وأثر زراعة الأصناف الحديثة في انتقال دالة العرض لمحصول القطن. والتعرف على المشاكل الإنتاجية والتسويقية التي تواجه زراعة محصول القطن المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن زيادة السعر المزرعي في السنة السابقة بمقدار ١٠%، يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة في السنة الحالية بمقدار ٤.٧٨%، بينما في حالة زيادة التكاليف الإنتاجية في السنة السابقة بمقدار ١٠%، يؤدي إلى تناقص المساحة المزروعة في السنة الحالية بمقدار ٨.٨٥.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- أن يكون سعر الضمان متماشياً مع الارتفاع المستمر في تكاليف إنتاج محصول القطن.
- العمل على نقل مشاكل مزارعي القطن إلى المراكز البحثية للعمل على حلها مع نقل التطور التكنولوجي، وكل حديث خاص بالنهوض بمحصول القطن من المراكز البحثية إلى مزارعي القطن من جهة أخرى.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٥، ع ٣، سبتمبر ٢٠١٥

١٨ دراسة اقتصادية لمحددات زراعة محصول القطن في مصر

المؤلف: فؤاد محمد حافظ مكي، عبد الستار عبد الحميد هارون | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠١٥

المستخلص: هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تراجع كل من مساحة وإنتاج القطن المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٢). وتقدير دوال استجابة العرض لمحصول القطن في مصر. وذلك للوقوف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الرقعة المزروعة. والتعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة، التي يفترض تأثيرها في المساحة المزروعة من المحصول، وأهم العوامل الاقتصادية المحددة لإنتاجه.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ تقدير استجابة العرض لمحصول القطن، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الكمي في تقدير الاتجاه العام لمتغيراتها ولدوال استجابة العرض للقطن، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار المرهلي في الصورة الخطية، مستفيدة في ذلك من بيانات السلاسل الزمنية المنشورة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم التغيرات المؤثرة في درجة استجابة المزارعين لزراعة القطن، تتمثل في مساحة محصول الأرز والذرة، كأهم المحاصيل المنافسة لزراعة القطن، وتكاليف زراعة محصول الأرز، وتكاليف إنتاج محصول القطن، بالإضافة إلى السعر المزرعي لمحصول القطن وإيرادات محصول الأرز، وصافي العائد من محصول الأرز.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- وضع آلية واضحة المعالم لتحديد السعر المزرعي لحاصلات الحبوب بصفة عامة، والقطن بصفة خاصة باعتباره من أهم المحاصيل الاستراتيجية في مصر، بحيث يكون هذا السعر مجزيًا لمزارعي القطن.
- توجيه المزارعين من خلال السياسة الزراعية لأفضل الأصناف المطلوبة محليًا وعالميًا، بما يحقق الحفاظ على القطن كمحصول استراتيجي، ومدخل مهم للصناعة في مصر.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج ٢٥، ع ٣، سبتمبر ٢٠١٥



القاعدة القومية للدراسات
قائمة ببيوجرافية



كشاف المؤلف



م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
١	أحمد حسن أبو شامة عبد الصادق	٢
٢	أسامة أحمد البهنساوي	١٦
٣	اعتماد شعبان عثمان	١٤
٤	أم هاشم علي زكي	١
٥	إيمان سالم البطران	٤
٦	إيمان عبد الله عبد الله	٧
٧	حاتم محمود السنوسي	١٣
٨	حسن عبد الله محمد جريدة	٣
٩	خالد السيد عبدالمولى محمد	١٢
١٠	دعاء سمير محمد مرسي	٤
١١	رانيا عبدالله السعيد طلبه	٧
١٢	سحر إبراهيم البهائي	١٦
١٣	سعد طه علام	٨
١٤	عبد الستار عبد الحميد هارون	١٨.٥
١٥	فؤاد محمد حافظ مكي	١٨
١٦	كريمة زكريا سيد أحمد	١
١٧	محمد السيد النمكي	١١

الرقم المسلسل للدراسة	اسم المؤلف	م
٥	محمد عبد الحميد الدميري	١
١٧	محمد عبد العزيز سيد خليل	٢
٩,٦	محمد فوزي الدناصوري	٣
٩,٦	محمد مصطفى عبد العاطي	٤
١٠	محيى زين العابدين محمد درويش	٥
١٤	نهى عزت توفيق	٦
١١	هشام أحمد عبد الرحيم	٧
١٥	هشام علي حسن الجندي	٨
١٥	هيدي علي حسن الجندي	٩



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي - العاصمة الإدارية الجديدة - مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3 تليفون: 4-3-2-1-20456600 (+202) فاكس: 20532115 (+202)



 www.idsc.gov.eg

 info@idsc.gov.eg



جائزة المشاركة
للاتصال الحكومي